مقالات

صمت يكسره القانون حقوق ذوي الإعاقة السمعية بين نصوص المواثيق وواقع الأزمات

■ زينب صالح

في عالم يضج بالأصوات والأخبار المتسارعة يعيش ملايين البشر في تفاصيل صمتهم الخاص صمت لا يعني غياب الفكر أو العزلة عن العطاء، بل هو تنوع بشري أصيل يمثله الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، ومع ذلك غالبًا ما تسقط المجتمعات والأنظمة الحقوقية هذه الفئة من حساباتها ليتضاعف صمتهم بصمت أخر أشد مرارة، التهميش والنسيان الغافل وتحديدًا في أوقات الحروب والنزاعات المسلحة

المفهوم الحقوقي للغة الاشارة

تضمن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادرة عن الأمم المتحدة في مادتها رقم ٢١ بوضوح أن لغة الإشارة لغة رسمية قائمة بذاتها والاعتراف بها وتشجيع استخدامها، ليس تفضلًا مجتمعيًا، بل هو التزام قانوني يضمن دمج هذه الفئة في نواحي الحياة كافة (التعليم، الصحة، القضاء، والاعلام).

إن إنكار إتاحة مترجمي لغة الاشارة في المؤسسات الحدمية والحكومية يعد شكلًا صريحًا من أشكال التمييز على أساس الإعاقة، حيث يُحرم الشخص الأصم من شرح مظلمته أو فهم مرضه أو حتى إنهاء معاملاته الورقية البسيطة دون وسيط.

إضاءة حقوقية: «الهوية الثقافية للصم ترتبط ارتباطًا وثيقًا بلغة الإشارة. إن تمكينهم يبدأ من الاعتراف بلغتهم كوسيلة تواصل رسمية في الفضاء العام.»

الصُم في زمن الحرب: الخطر الصامت وغياب الإنذار

إذا كان واقع ذوي الإعاقة السمعية في السِلم مليئا

بالتحديات، فإن وضعهم في زمن الحروب يتجاوز حدود الاحتمال البشري مقارنة بما يعيشه الشعب السوداني. يعاني الصُم في الأزمات من نوع خاص من التهميش ينقسم إلى عدة مستويات:

أولًا: حواجز غياب المعلومة والإنذار المبكر في لحظات القصف العنيف أو التحذير من الهجمات تعتمد جُل أنظمة الطوارئ على التنبيهات الصوتية وصافرات الإنذار ونداءات المساجد أو البيانات الإذاعية أو التلفزيونية المسموعة، بالنسبة للشخص الأصم يعني هذا بقاءه في مكان الخطر دون علمه بما يدور حوله، وهذا ما يجعله عُرضة مباشرة للإصابة أو الموت لعدم سماعة أصوات القذائف المقتربة أو النداءات الجماهيرية.

ثانيًا: صعوبة التفاهم عند الحواجز والنقاط العسكرية

عند الهروب والنزوح، يمر المدنيون بنقاط تفتيش وحواجز عسكرية معقدة تطلب إبراز الهويات أو الامتثال لأوامر حركية سريعة (قف، تراجع، أرفع يديك)، عدم قدرة الشخص الأصم على سماع هذه الأوامر أو فهمها فورًا وغياب إدراكه لتوتر الموقف بصريًا احيانًا قد يُفسر بشكل خاطئ من قِبل المسلحين على أنه عدم امتثال أو تهديد، مما أسفر عن حالات عديدة موثقة حقوقيًا تتعلق بالاستهداف المباشر للصُم عند الحواجز لمجرد عجزهم عن السماع.

ثالثاً: العزلة الشاملة في مراكز النزوح

في مخيمات الإيواء يفتقر الطاقم الاغاثي والطبي لأدنى مهارات التعامل بلغة الإشارة، يمنع هذا الغياب النازح الأصم من التعبير عن احتياجاته الغذائية أو شرح أعراضه المرضية للأطباء المتطوعين، مما يجعله معزولا داخل مجتمع النزوح نفسه ويحرمه من نصيبة العادل في المعونات الطبية والإنسانية الشحيحة أساسًا.

خريطة طريق لتمكين وحماية ذوي الإعاقة السمعية

إننا من خلال مجلة شهادات نرفع الصوت عاليًا لنُطالب المؤسسات الحكومية والإنسانية وصُناع القرار بالانتقال من مربعات التعاطف الوجداني إلى الالتزام التنفيذي عبر الخطوات المقترحة التالية:

١-تضمين لغة الإشارة في الإعلام الإخباري والطوارئ عبر إلزام كافة القنوات الإخبارية ومنصات بث الطوارئ بوضع مترجم لغة الاشارة بشكل دائم وواضح لعرض الأخبار والتعليمات الأمنية والتحذيرات.

٢ -تدريب الكوادر الميدانية وتزويد فُرق الدفاع المدني غرف الطوارئ والمسعفين بكُتيبات إرشادية وتدريبات أولية حول كيفية التواصل البصري مع الصُم ومساعدتهم أثناء عمليات الإجلاء والنزوح.

٣- توفير التكنولوجيا المساعدة والبدائل البصرية عبر تفعيل الاعتماد على التنبيهات الضوئية (Flash Alerts) أو الرسائل النصية القصيرة الجماعية (SMS) لتحذير السكان في مناطق النزاع، لضمان وصول التنبيه لكل أفراد المجتمع دون استثناء.